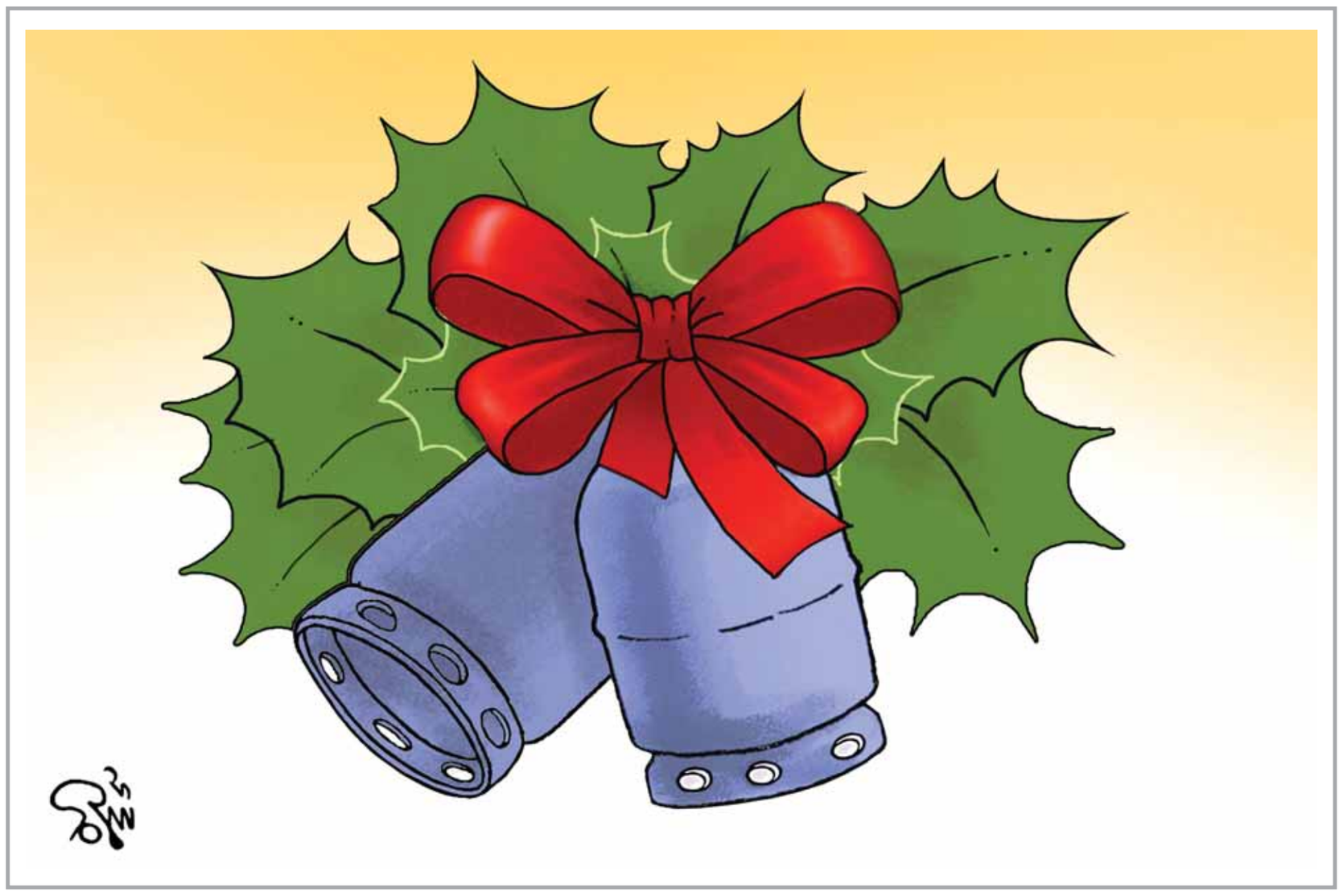

لوحات سيارات برقم سري لا يمكن تزويرها

وزير الداخلية: وضع أجهزة مراقبة السرعات على الطرقات في أماكن مكشوفة لمنع وقوع الحوادث

الوطن

أكد وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون على إيلاء مرفقي المرور والنقل الأهمية اللازمة للنهوض بالواقع الخدمي للمواطنين من خلال توفير مراكز انطلاق آمنة لهم تؤمن جميع الخدمات وأن تكون الطرق داخل المدن والأوتسترادات الدولية آمنة ومخدمة بالشاخصات المرورية ومحددات الطرق ودوريات مرورية تقدم المساعدة للمسافرين، إضافة إلى نشر الوعي والثقافة المرورية بهدف الوصول إلى السلامة المرورية.

جاء ذلك خلال مناقشة اللجنة العليا للمرور برئاسة وزير الداخلية يوم أمس لعدة نقاط مهمة تتعلق بالمرفق المروري منها معالجة موضع تصريف مياه الأمطار في المدن وعلى الطرقات وما تسببه من كوارث، واستبدال اللوحات الحالية للسيارات بلوحات جديدة وحديثة وبحث إمكانية إنشاء إذاعة مرورية لزيادة الوعي المروري للوصول إلى السلامة المرورية لمستخدمي الطريق ومتابعة مراحل تأهيل وتجهيز وتفعيل مراكز انطلاق الحافلات وإعادة تفعيل منظومة الإسعاف السريع في مراكز الطرق العامة وعلى الأوتسترادات الدولية.

وبيّن الرحمون في بيان وصل «الوطن» نسخة منه أن وزارة الداخلية قامت بتطوير وتحديث قاعدة البيانات في إدارة المرور وفروعها بالمحافظات ليتمكن المواطنون من المصالحة على الضبوط الغيابية في أي محافظة بغض النظر عن مكان تسجيل المركبة ومكان وقوع المخالفة، لافتاً إلى ضرورة وضع أجهزة مراقبة السرعات على الطرقات العامة في أماكن مكشوفة وواضحة ووضع شاخصات طرقية للدلالة عليها منعاً لوقوع الحوادث.

وأوصت اللجنة بتكليف وزارة النقل بإعداد دراسة ومعالجة للأوتسترادات بين المحافظات فيما يخص المستنقعات المائية المشكلة على الطرقات وخاصة أوتستراد طرطوس اللاذقية وأوتستراد طريق الزبداني وأوتستراد دير الزور، وإجراء دراسة لتغيير نموذج لوحات السيارات بالتنسيق ما بين وزارة الداخلية ممثلة بإدارة المرور ووزارة النقل لإيجاد نموذج خاص باللوحات لا يمكن تزويره يحمل كوداً سرياً خاصاً بكل مركبة يتضمن كامل المعلومات عن المركبة والتنسيق بين وزارة الإعلام وإدارة المرور فيما يخص الإذاعة المرورية، وتشكيل لجنة إعلامية من وزارة الداخلية ممثلة من إدارة المرور وإدارة التوجيه المعنوي ووزارة الإعلام والإدارة المحلية والاتصالات بغية تشكيل غرفة مراقبة مشتركة وإذاعة السلامة المرورية وتأهيل وتفعيل مراكز الانطلاق للحافلات العامة في جميع المحافظات.

كما أوصت اللجنة بإزالة المطبات البيتونية عن الأوتسترادات بين المحافظات غير الضرورية وطلاء الضروري منها بالمادة العاكسة منعاً لوقوع الحوادث الليلية ووضع شاخصات تحذيرية.

رعد: وزير النفط كان يعرض لنا صوراً جوية على مواقع الآبار والناس تتشاجر على جرة غاز

في نهاية العام جلسة «غضب» في مجلس الشعب على بعض الوزراء منهم النفط

أنزور: حينما نؤدي واجبنا بشكل صحيح ونضيّق الخناق على الحكومة تتغير الظروف

محمد منار حميجو

أرتفعت أصوات بعض نواب مجلس الشعب غضباً من أداء بعض الوزراء وخصوصا أثناء تقديم عروضهم تحت قبة المجلس فكان لوزير النفط علي غانم نصيب من هذا الغضب بعد عرضه الأخير لأداء الوزارة.

ولم يكتف النائب محمد رعد خلال مداخلة في الجلسة أمس بنقد الوزير بل حمل المسؤولية لأداء المجلس في مثل هذه الموضوعات قائلاً: أشعر في كثير من الأحيان أن المجلس يغرد خارج السرب فالشعب في واد ونحن في واد آخر، مضيفاً: مثلاً في الجلسة المخصصة لوزير النفط كان الوزير يعرض لنا صوراً جوية على مواقع الآبار والنفط والغاز وشعبنا في المدن السورية يتقاتل على جرة غاز.

وأضاف رعد: يجب أن يستدعى وزير النفط وعليه أن يعرض أسباب أزمة الغاز والمازوت في المدن السورية لتحديد المسؤوليات لا أن يخرج علينا ليستعرض إجمالي أعمال الوزارة متناسياً الأزمات في هذه الوزارة.

وتطرق رعد إلى موضوع وزير العدل قائلاً: أستغرب أن أحد زملائي يعرض عليه ملف فساد تحت القبة فيجيبه الوزير: إن التحقيقات جارية ولكن لا نستطيع أن نبدل مخافة من الرأي العام وننتظر التبديلات الدورية، معتبراً أن هذا فساد كمن يكشف مسؤولاً حرامياً كبيراً ويكتفي بإنهاء تكليفه.

وطالب رعد بأن يكون هناك أداء لمجلس الشعب واضح وصريح مع الحكومة، مشيراً إلى أنه لا يتوافر لدى الأعضاء معلومات فمثلاً هناك معلومات وصلت أن أحد الوزراء الذين تم إنهاء تكليفهم طلب من كل مدير مليون ليرة بحجة أنه سيكرم ذوي الشهداء، مضيفاً: كأننا وصلنا إلى مرحلة الإفساد وليس الفساد نحن نفسد المديرين.

وأعرب رعد عن أمله في وضع آلية تسمح لأعضاء المجلس الوصول إلى المعلومة لتأدية واجبهم الرقابي على الحكومة.

واعتبر نائب رئيس المجلس نجدة أنزور الذي ترأس الجلسة نيابة عن حمودة الصباغ أنها مداخلة مهمة، معرباً عن أمله أن يتم رفعها خطياً إلى مكتب المجلس لتكون على جدول الأعمال في أول اجتماع قادم.

من جهته طالب النائب فارس جنيدان باستجواب وزير العدل على خلفية ملف أحد القضاة قدمه جنيدان للوزير، مضيفاً: الوزير قال إنه تم تحويل القاضي إلى محكمة مسلكية وهو في الحقيقة لم يحول.

وقال زميله وليد درويش: نتعامل مع هذه الحكومة مع وزيرين في كل وزارة الوزير المسمى ومدير مكتبه فهناك شيء غريب يحدث اليوم نتواصل مع أحد مديري الوزراء للحديث مع الوزير فيجيب: أنا أقرر متى نتواصل مع الوزير محدداً مدير مكتب وزير التعليم العالي.

وأوضح درويش أن الدستور حدد دور أعضاء مجلس الشعب الرقابي ومن ثم من واجب أن يتواصل النائب مع الوزير المختص لمتابعة قضايا المواطنين، معرباً عن أمله أن يقرأ الوزراء دستور البلاد ليعلموا من هو عضو مجلس الشعب؟ وما دور المجلس؟

وأشار النائب عدنان سليمان إلى أنه بعد أيام يودع السوريون العام، الذي كان أكثر قسوة على المواطن السوري رغم تحسن مؤشر الأمن في عدد من القطاعات وانطلاق عجلة الاقتصاد، مضيفاً: المواطن يسأل عن عدم انعكاس هذه المؤشرات على حياته اليومية.

وتابع سليمان: بل على العكس زادت أعباء الحياة وتقلصت سبل تأمين احتياجاته وأصبح المواطن فريسة لهذا الجنون في ارتفاع الأسعار وخصوصاً في المواد الغذائية التي أصبحت مركز قلق للمواطنين إضافة إلى أن أجورهم لا تغطي هذا الارتفاع الكبير، مطالباً الحكومة بزيادة الرواتب والأجور وبما تتناسب مع ارتفاع الأسعار.

واعتبرت زميلته زينب خولة أن كل ما يطرح من هموم للمواطنين تحت القبة في هذه الدورة التي قاربت أن تنتهي لم يتم إيجاد حلول لها فلم يتم ضبط الأسعار وكذلك الحال في العمليات الجراحية لا حلول. مضيفة: ومن ثم إما أن تأخذ الحكومة بكلامنا وإما علينا ألا نضيع وقتنا في حضور الجلسات.

وأكدت خولة لا خط أحمر على أي وزير يجب عليهم أن يسمعوا عضو مجلس الشعب، حينما يتكلم في قضية شخصية لا يستقبله الوزير، معربة عن أملها أن يأتي العام القادم ويكون هناك حلول ودور أكثر لمجلس الشعب.

وعلق أنزور على هذه المداخلات بقوله: عندما يشعر الوزير حين يأتي إلى المجلس أن الأمور جدية بكل تأكيد ستتغير الأحوال ومن ثم هذا أداء وسلوك المجلس ليس له علاقة بالوزراء وهنا لا أدافع عن أي وزير.

وأضاف أنزور: حينما نؤدي واجبنا بشكل صحيح ونضيق الخناق على الحكومة لتؤدي برنامجها بالشكل الجيد بكل تأكيد تتغير الظروف.

وتطرق النائب سامر شيحة إلى موضوع الطلاب المستنفدين في الجامعات قائلاً: طرحت هذا الموضوع تحت القبة وأجاب حينها الوزير: إن هذا الموضوع يدرس في رئاسة الحكومة ومن ثم أسأل إلى متى ستتم دراسة هذا الموضوع؟

وفي مداخلة له تساءل شيحة عن دراسة التعويض العائلي باعتبار أن هناك الكثير من الأسر تسأل عن هذا الموضوع، معرباً عن أمله أن يكون هناك اهتمام بهذا الموضوع.

واعتبر شيحة أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة حول موضوع الحمضيات لحظية وآنية وخجولة، مضيفاً: فقط أثناء الحدث تخرج لجنة على الإعلام على أساس أنه تم تسويق محصول الحمضيات إلا أنه بعد عشرة أيام يعود الوضع إلى ما هو عليه.

وأعرب شيحة عن أمله أن يكون هناك دراسة جدية لهذا الموضوع وخصوصاً أنه يطرح منذ سنوات ولم يتم إيجاد له حل.

> جنيدان: أطالب باستجواب وزير العدل

> درويش: نتعامل في كل وزارة مع وزيرين الوزير ومدير مكتبه

خطأ «حسابي» عمره أربعون عاماً!

القنيطرة - خالد خالد

بين محافظ القنيطرة همام دبيات أنه تم إنفاق نحو٤٥٥ مليون ليرة على مشروعات خدمية في بلدة خان أرنبة خلال عام ٢٠١٨، موزعة على ١٣٠ مليوناً على مشروعات استبدال شبكات وحفر آبار مياه وخزانات ونحو٣٦ مليوناً على مشروعات الصرف الصحي و٥,٥ ملايين على الأعمال الزراعية واستصلاح الأراضي والمنح الزراعية ونحو٣ ملايين مساعدات من الهلال الأحمر و١٠ ملايين على أعمال تأهيل أبنية مدرسية و٢٨٤ مليوناً على بناء مدارس وتنفيذ طرق زراعية ونحو٢٩ مليوناً على أعمال استبدال شبكات كهرباء وتركيب مراكز تحويل باستطاعات مختلفة و٤,٥ ملايين على مشروعات النفايات الصلبة.

وأشار محافظ القنيطرة خلال لقاء الفعاليات المحلية والشعبية بخان أرنبة إلى ضرورة مشاركة الأهالي بوضع رؤية مستقبلية لأهم احتياجات ومتطلبات الضرورية والخطط التي يجب تنفيذها خلال العام القادم وبما يتناسب مع الواقع والإمكانيات المتاحة.

وأشار الأهالي إلى العلاقة بين أملاك الدولة وأراضي المواطنين نتيجة خطأ حسابي ومنذ ٤٠ عاماً لم ينجز ذلك واليوم الأهالي لا يملكون وثائق ملكية لأراضيهم، وطالب حسين اليونس بإعادة تأهيل الطرقات بشكل كامل بالبلدة نظراً لوضعها السيئ وتخفيض أسعار الاكتتاب على المنطقة الحرفية لانسحاب ٥٠ بالمئة من المكتتبين والإيعاز لنقابة المهندسين بتخفيض أسعارها لذوي الشهداء وتعويض المزارعين المتضررين جراء الظروف المناخية والعمل على استملاك طرق بالبلدة ومعالجة معاناة المواطنين بتأمين مادة الغاز وزيادة حصة البلدة من الطرق الزراعية، و لفت محمد الخبي إلى غياب النزاهة من لجان التحديد والتحرير حيث نتج عنه ظلم كبير للأهالي والمطالبة بإعادة الأعمال، إضافة إلى غياب الشبكة الهاتفية عن منازل المواطنين عند محطة حجازي عند هطل أول قطرة مطر، ولفت عبدالرحمن الخالد إلى انه في عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على السماح بحفر الآبار بأراضي المحافظة وتم الحصول على الرخصة النظامية ولكن أوقفت المديرية ذلك وأعلمت أصحاب الرخص بعدم الموافقة، علما أن أجرة حفر المتر آنذاك نحو ألف ليرة أما اليوم فتجاوزت الثلاثين ألفاً، آملاً بالموافقة على حفر الآبار لان اغلب المزارعين قموا باستثمار أراضيهم وزراعتها.

ومن المطالب التي تقدم بها الأهالي تأمين تنقل المواطنين من دمشق إلى ارض المحافظة خلال فترة المساء وإحداث مكتب نقل وشحن للبضائع وافتتاح مدرسة للمعوقين متسائلين عن مصير خط الانترنت الذي كلف مئات الملايين ولم يستثمر وغياب صيدلية مناوبة ليلا ومعالجة ظاهرة السيارات (المفيمة) والمسؤولة عن ظاهرة السرقات بالمنطقة ليلاً.

العمل الأهلي لتحسين دوما

المشافي تحتاج إلى أشهر والكهرباء لكامل المدينة خلال شهرين والمياه قريباً

عبد المنعم مسعود

بادر أهالي دوما في مسعى منهم لإعادة الحياة إلى طبيعتها في المدينة إلى تشكيل لجنة للعمل التنموي من مختلف الفعاليات للمساعدة في النهوض بالواقعين الخدمي والتنموي.

بدوره طالب عضو مجلس المدينة حسام طالب بوضع المشفى الإسعافي الذي تركه المسلحون بكامل تجهيزاته في الخدمة، منوهاً بأن البناء يعود لوزارة الزراعة وهو صالح هندسياً وصحياً، وبأن الوزارة ليس لديها أي مشكلة لكون المشفى يلبي احتياجات الأهالي بشكل مؤقت وخصوصاً في ظل تزايد عدد سكان المدينة لأكثر من ٢٠٠ ألف، لافتاً إلى أن مديرية الصحة ترفض ذلك على الرغم من أن المشفى الوطني يحتاج إعادة بنائه إلى وقت.

مدير صحة ريف دمشق ياسين نعنوس في رده بين أن المشفى غير صالح هندسياً أو طبياً، مبيناً أن مديرية الصحة بدأت بترميم مشفى كفربطنا الذي يضم ١٢٠ سريراً منذ شهر ونصف الشهر، إضافة إلى البدء بالعمل بمشفى المليحة منذ شهر ونصف الشهر، مؤكداً أنه سيكون بالخدمة بعد ثمانية شهور، إضافة إلى ذلك فإنها ستبدأ بمشفى حرستا خلال شباط من العام القادم وأن المشافي ستسد حاجة الغوطة من الخدمات الصحية بعد وضعها بالخدمة، موضحاً أن إعادة بناء المشفى الوطني بدوما وعودته كما كان تحتاج إلى ١٥ مليار ليرة.

في سياق آخر بين مدير كهرباء الريف خلدون حدى الانتهاء من تأهيل محطة كهرباء دوما بشكل كامل وكاشفاً أيضاً عن وضع مراكز تحويل ضمن دوما ووصل ٣ منها على الشبكة، موضحاً أن وصل بقية المراكز يحتاج شهراً على الأقل معيداً البطء في عملية التركيب لعدم توافر المواد اللازمة.

بدوره كشف مدير المؤسسة العامة للمياه في دمشق وريفها محمد الشياح عن إنجاز ٨٠ بالمئة من تأهيل مشروع مياه المكاسر بتكلفة ٩٠٠ مليون ليرة، وأن المشروع قيد التجريب وضخ المياه سيبدأ قريباً إلى المدينة، كاشفاً أيضاً عن قرب العمل على تأهيل شبكة المياه داخل المدينة.

مدير التموين في ريف دمشق لؤي السالم بين أن مشروع الفرن الآلي قيد الدراسة من أجل وضعه بالخدمة بداية العام القادم مبيناً أن ٦ أفران تعمل حالياً في المدينة إضافة إلى فرن متنقل.

بدوره مدير اتصالات الريف جمال القالش أكد أن المدينة يتم تغطيتها حالياً بوحدة اتصالات لا سلكية إضافة إلى إيصال إنترنت للمدينة عبر وصلة ميكروية بسرعة ٨ ميغا، منوهاً بأن إعادة بناء مقسم دوما يحتاج إلى ٢٢٣ مليوناً وأن ذلك سيتم خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٩.

محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم وعد بإعادة دوما كما كانت وأفضل خلال عام ٢٠١٩ بالتعاون مع أهالي دوما ومجلسها المحلي، مبيناً أن هناك تركيزاً على عودة جميع الخدمات من صحة وتجنيد وغيرها.

وقال: إن المحافظة تدعم تأسيس لجنة تنموية في المحافظة تشارك فيها الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية من أجل النهوض بالمدينة مبيناً أن موضوع المشفى الإسعافي سيتم دراسته والبت به خلال أسبوع أما موضوع المشفى العام فهو في خطة المحافظة والوزارة لإعادة بنائه من جديد إضافة إلى المشفى الرئيسي الثاني المنظور ضمن المخطط التنظيمي.

وبين المحافظ أن موضوع أملاك الموجودين خارج القطر أينما كان وضعهم فتخضع للقانون ١٠ الذي وضع الإطار القانوني لها موضحاً أن موضوع الطرقات إلى المدينة سيتم صيانتها وكاشفاً أن المجمع الحكومي للمدينة ملحوظ في خطة عام ٢٠١٩ وسيتم ترميمه وأن الكهرباء ستصل كامل المدينة خلال شهرين.

تجميد قطاع التعاون السكني في طرطوس منذ ٢٠ عاماً!

طرطوس- الوطن

مازالت الجهات الحكومية المعنية في واد ومعالجة أزمة السكن في هذه المحافظة أو تلك في واد آخر رغم المخاطر التي تترتب جراء هذه الأزمة حاضراً ومستقبلاً.. ففي محافظة مثل محافظة طرطوس ثمة أسباب عديدة تقف وراء أزمة السكن بعضها يتعلق بالمسح الطبوغرافي والتأخير في إنجاز المخططات التنظيمية وعمل اللجنة الإقليمية وبعضها الآخر بالتأخير الكبير في تنفيذ مشروع السكن الشبابي ومشاريع مؤسسة الإسكان الأخرى والتكاليف الباهظة والقسم الثالث يتعلق بتجميد عمل ودور قطاع التعاون السكني في المحافظة منذ عشرين عاماً وحتى الآن حيث لم يتم تخصيص جمعياته بأي مقسم سكني للبناء عليه منذ ١٩٩٨ وحتى تاريخه تحت حجج مختلفة غير مقبولة بمعظمها.

رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد السكني بطرطوس عبد الكريم أسعد بين أن مجلس مدينة طرطوس وبقية المدن والوحدات الإدارية لم تخصص الاتحاد وجمعياته منذ ١٩٩٦ رغم مطالبة ومتابعة المكاتب التنفيذية المتعاقبة للاتحاد لكافة الجهات صاحبة العلاقة لتخصيصه بمقاسم تلبي حاجة الأعضاء التعاونيين، علماً أنه تم تدقيق ٨ أضابير استملاك من قبل مجلس المدينة وتم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء لكن لم تتم الموافقة إلا على إضبارة واحدة وهي عند عقدة الشيخ سعد بمساحة ٢٧ هكتاراً.

وأضاف أسعد: إنه ورغم وجود محاضر سابقة برئاسة المحافظ السابق نزار موسى والمتضمن إعطاء المؤسسة العامة للإسكان ١٠٠٠ شقة كانت المفاجأة بإعطاء المؤسسة ٤١ ألف متر مربع وبعد إعطاء أصحاب المالكين للعقارات حقهم بقي للاتحاد التعاوني السكني ٧ مقاسم ويقوم المكتب حالياً مع مجلس المدينة بالعمل لتوزيع هذه المقاسم وفق المادة ٤٩ من نظام العقود الموحد الصادر بالقرار ٥٧٨ لعام ٢٠٠٨.

وأكد أسعد وجود عدة عقبات أمام الاتحاد التعاوني حالت وتحول دون القيام بدوره في حل أزمة السكن منها عدم تخصيصه بعقارات تلبي حاجة القطاع التعاوني السكني بالمحافظة إضافة إلى التأخير في موافقة الإدارة العامة للمصرف العقاري على إيداع أموال الجمعيات كوديعة لأجل.. وكذلك عدم وجود مساحات واسعة في المحافظة لتنفيذ الضواحي السكنية عليها والمحدد شرط تنفيذها حالياً بأكثر من ٢٥ هكتاراً للضاحية الواحدة.

واقترح أسعد لتفعيل دور الاتحاد زيادة عدد العقارات المخصصة للجمعيات ضمن مدينة طرطوس وريفها بطرق عدة تم لحظها سابقاً.. إضافة إلى توجيه المصرف العقاري بمنح الفائدة المصرفية على أموال الجمعيات السكنية المودعة لديه.. كذلك بإعادة منح القروض لقطاع التعاون السكني.. وتمديد مدة سداد القرض العقاري ورفع قيمته بما يتناسب مع كلفة المسكن وتخفيض الفائدة وذلك استناد الأحكام المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١، إضافة إلى إلزام الوحدات الإدارية وكافة دوائر الدولة بالمحافظة بالتقيد بالإعفاءات الممنوحة للمساكن التعاونية أثناء الترخيص أو غيره استنادا لأحكام المادة ٦٧/أ من قانون التعاون السكني.

وذكر أن نحو ٣٧ ألف عضو تعاوني مدخر في جمعيات طرطوس ينتظرون الأراضي للاكتتاب على مساكن تشاد عليها لصالحهم.